في اجتماع رئيس الجمهورية مع أعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي :

التأكيد بأن يكون أي حوار مع الأحزاب في إطار الحفاظ على الثوابت الوطنية

التعديلات الدستورية ستقرّ نظام حكم محلّي واسع الصلاحيات و نظام الغرفتين التشريعيتين

صنعاء / سبأ:

عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً لها أمس برئاسة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وحضور عدد من الأخوة الوزراء والمسؤولين في الجهات المعنية حيث وقفت امام العديد من القضايا والتطورات على الساحة الوطنية وفي مقدمتها التعديلات الدستورية والأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار ومستقبل الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية بالإضافة إلى العديد من القضايا التنظيمية والمتصلة بتعزيز دور المؤتمر الشعبي العام ونشاطه التنظيمي خلال الفترة المقبلة .

وقد استمعت اللجنة العامة إلى العديد من الملاحظات والآراء المقدمة من الأخوة أعضاء اللجنة حول نصوص التعديلات الدستورية المعدة من اللجنة القانونية المكلفة بذلك والمزمع إحالتها إلى السلطة التشريعية.

وأكدت نقاشات اللجنة العامة على أهمية أن تجسد التعديلات الدستورية إقرار نظام حكم محلي واسع الصلاحيات يلبي التطلعات في خدمة أهداف البناء والتنمية وكذا إيجاد نظام غرفتين تشريعيتين من مجلسي النواب والشورى بحسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية وفي ضوء الاستفادة من التجارب الناجحة في عدد من دول العالم والملائمة لبلادنا.

كما وقفت اللجنة العامة في اجتماعها امام العديد من الأوراق المقدمة حول الأوضاع الاقتصادية وناقشت بصورة مستفيضة موضوع ارتفاع الأسعار والعوامل والمتغيرات المرتبطة بها سواء

على الصعيد العالمي أو المحلي والإجراءات الكفيلة بمواجهة آثار ذلك على بلادنا وبما يخفف الأعباء على المواطنين.

وكلفت الحكومة باتخاذ سلسلة من الإجراءات العاجلة الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف سواءً ما يتصل بإستراتيجية الأجور أو تقديم الإعانات لموظفي الدولة ومنتسبي القوات المسلحة والأمن والمستفيدين من شبكة الرعاية الإجتماعية أو انتهاج سياسة اقتصادية فعالة تعزز من قدرة الاقتصاد الوطني وتنمي مصادر الدخل الوطني وتشجع الإستثمارات وبما يوفر فرص العمل للشباب ويخدم أهداف التنمية.

كما وقفت اللجنة العامة أمام ورقة مقدمة من الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام تناولت رؤية تحليلية للعديد من القضايا والمستجدات على الساحة الوطنية ومنها مستقبل الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية وأقرت ماجاء في الورقة من موجهات للعمل التنظيمي داخل صفوف المؤتمر ومرتكزات للحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية.. وأكدت على أهمية أن يكون أي حوار في إطار الحفاظ على الثوابت الوطنية وخدمة مصلحة الوطن والمواطنين.

وأكدت اللجنة العامة على أهمية التسريع بإنجاز قانون مكافحة الإرهاب وحماية الوحدة الوطنية وقانون الصحافة الجديد في ضوء استيعاب كافة المتغيرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وعلى صعيد التطورات في المجال الإعلامي وبما من شأنه تعزيز وتطوير الممارسة الديمقراطية التعددية وحرية الرأي والتعبير وحمايتها من أي تجاوزات أو انحرافات غير قانونية تضر بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي في الوطن.

كما وقفت اللجنة العامة في اجتماعها أمس امام العديد من القضايا والموضوعات المدرجة على جدول أعمالها واتخذت ازاءها القرارات المناسبة وفي مقدمتها ما يتصل بتعزيز النشاط والتوعية في صفوف الجماهير والتلاحم معها ، وتبني قضاياها وإيجاد الحلول المناسبة لها وبما يعزز دور المؤتمر في خدمة القضايا الوطنية وتجسيد تطلعات جماهير الشعب التي منحته على الدوام ثقتها الكبيرة والغالية وظل المؤتمر يبادلها الوفاء بالوفاء في مختلف المراحل وعلى كافة الأصعدة .

ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تنمّي مصادر الدخل الوطني وتشجّع الاستثمارات و توفّر فرص العمل للشباب

حماية حرية التعبير من أي تجاوزات أو انحرافات غير قانونية تضر بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي

التسريع بإنجاز قانون مكافحة الإرهاب وحماية الوحدة الوطنية وقانون الصحافة الجديد

المتطرّفون أضرّوا بالمجتمع

فيصل الصوفي

الحزب الديمقراطي اليميني في الدانمارك - وهو حليف برلماني للحكومة - اتخذ موقفاً بإلحاق عقاب جماعي باليمنيين.. وقف المساعدات المقدمة لليمن.. وذلك رداً على مقاطعة السلع الدانماركية.. وليس من حقنا أن ننزعج من هذا الإجراء لأننا سرنا خلف المتطرفين الذين تبنوا حملة لمعاقبة شعب الدانمارك كله بسبب أن رساماً أو مجموعة رسامين أساؤوا لرسولنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي نقول نحن إنه رسول إلى العالمين بما في ذلك شعب الدانمارك..

التطرف هنا قوّى التطرف هناك.. وقد حذرنا وحذر كثير من الكتاب والعلماء من خطورة الانجرار وراء دعوات المتطرفين الذين يريدون أن يحلوا محل الحكومة والسياسيين والمفكرين والمثقفين ويحددوا طبيعة علاقاتنا مع الدول.

لقد استخدم هؤلاء العواطف الدينية لدى الناس وجروهم إلى رد فعل غبي وغير عادل، ومن المؤسف أن مسؤولين وجهات حكومية تورطت إلى جانب المتطرفين في الدعوة إلى عقاب جماعي ضد شعب الدانمارك الذي أدانت نخبه السياسية العقلانية والدينية الإساءة حتى قبل أن يصلنا خبرها!

إن المتطرفين المحسوبين على الإسلام هم الذين تسببوا في إنتاج أزمة الرسوم المسيئة.. لأن صوتهم هو العالي ولأن أخبار الإرهابيين والمفجرين والانتحاريين هي التي تصل إلى الغرب مسجلة بماركة الإسلام.. هل كان على أولئك الرسامين أن يخونوا ضمائرهم ويلغوا عقولهم عندما تعين عليهم تجسيد انطباعاتهم عن الإسلام وفقاً لخبرتهم مع الرسالة التي نقلت إليهم الإسلام بصورة الإرهابي والمفجر والانتحاري؟..

وبالمناسبة لاحظوا أيضاً أن المهرجانات ودعوات المقاطعة للسلع الدانماركية مستمرة رغم أن نشر الرسوم تم مرة، وفي وقت سابق.. وهذا يدل على أن المعركة ضد الدانمارك جزء من خطة المتطرفين للتعبير عن اشكاليتهم مع الغرب خصوصاً وكل من يختلف معهم عموماً..

في اختتام مناقشاته لتقريري الجهاز المركزي

مجلس الشورى يؤكد محاسبة الجهات التي ترتكب مخالفات مالية وفقاً للقانون

صنعاء / سبأ :

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لتقريري الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول نتائج مراجعاته للحسابات الختامية لوحدات القطاعين العام والمختلط والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للعام المالي 2006 في الجلسة التي عقدها أمس الاثنين برئاسة نائب رئيس مجلس الشورى عبد الله صالح البار.

وأكدت مناقشات وملاحظات أعضاء المجلس في مجملها حول تقريري الجهاز أهمية تقييم السياسات الحكومية المالية النافذة ومراجعتها، ووضع حد للمخالفات ومحاسبة الجهات التي ترتكب مخالفات مالية وفقاً للقانون.

وطالب الأعضاء في مناقشاتهم بالالتزام بالمعايير العلمية الدقيقة عند وضع موازنات الصناديق الخاصة، ووضع استراتيجيات ومرجعيات للاسترشاد بها أثناء إعداد الموازنات التقديرية، وإنهاء الخلل في عمليات ربط الموازنات.

وشددت مناقشات الأعضاء على أهمية اختيار الكوادر الإدارية القادرة والمؤهلة على تسيير الأمور المالية في كافة المرافق ومحاسبة المتلاعبين بالأموال العامة، وإنفاذ التوصيات التي صدرت عن مجلس الشورى من حصيلة مناقشاته لتقارير مماثلة.

وطالبت التوصيات بإجراء المراجعات اللازمة وإصلاح القوانين المالية النافذة وإيجاد آلية فعالة للرقابة على المال ومعالجة مكامن الخلل والقصور حيثما وجدت.

وتحدث أمام مجلس الشورى رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبد الله السنفي أوضح من خلاله الأبعاد الرئيسية المرتبطة بنتائج تنفيذ موازنات وحدات القطاع الاقتصادي على مستوى المؤشرات العامة لنتائج التنفيذ أو الاختلالات المزمنة التي تصاحب التنفيذ، مستعرضاً في هذا السياق المؤشرات الإيجابية المرتبطة بتنفيذ موازنات وحدات القطاع الاقتصادي وفي مقدمة ذلك الارتفاع النسبي في قيمة فائض النشاط والذي بلغ حوال 109.9 مليارات ريال بزيادة قدرها 31.5 مليار ريال مقارنة بالعام السابق 2005م.

وأشار إلى أن ذلك صاحبه ارتفاعٌ في حصة الدولة من الأرباح والتي بلغت حوالي 72.5 مليار ريال بزيادة قدرها 18.8 مليار ريال وبنسبة زيادة بلغت 35في المائة .

وقال رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة : إن وحدات القطاع الاقتصادي ساهمت بما توفره من سلع وما تقدمه من خدمات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية سواء فيما يتعلق بالتطور النسبي في حجم ونسبة التغطية لإمدادات الكهرباء والمياه أو توزيع المشتقات النفطية أو رصف الطرق وصيانتها أو تحسين مستوى خدمات الموانئ والمطارات والاتصالات، لافتا في الوقت نفسه إلى تأثير العوامل الخارجية السلبي على أداء تلك الوحدات ومن بينها الارتفاع النسبي في قيمة الواردات من مستلزمات الإنتاج والارتفاع في أسعار الصرف وفي أسعار بعض المشتقات النفطية، وهو ما يفسر جانباً من الزيادة الواضحة في نسبة الانحراف على المستوى الكلي لنتائج تنفيذ الموازنة والتي بلغت حوالي 42 في المائة.

وقدم في نهاية حديثه جملة من الاستنتاجات فيما يخص أداء الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة والتي قال إنها ما تزال تعاني من عدم استكمال منظومة اللوائح التنفيذيّة والمنظمة لعملها، ومن بروز انحرافات في نتائج تنفيذ موازناتها، واستحواذ بعض الصناديق المتخصصة على اختصاصات وصلاحيات واسعة على حساب اختصاصات الوزارات.

من جانبه أكد وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة فضل الشعيبي التزام الوزارة بالتوصيات السابقة التي صدرت عن مجلسي الشورى والنواب بشأن الصناديق الخاصة.. مشيراً إلى أن التنسيق متواصل بين الوزارة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فيما يخص موضوع الوحدات المتأخرة في إنجاز وتقديم قوائمها المالية عن الموعد القانوني المحدد.

هذا وسيواصل المجلس مناقشته للموضوع في الجلسة التي يعقدها غدا الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة اليوم وكيلا الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للقطاعين الاقتصادي والإداري محمد درهم زيد والدكتور منصور البطاني، ووكلاء الجهاز المساعدون، فيما حضره من الجانب الحكومي الأخوة وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية نصر الحربي ووكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد عبد الله عبد الولي نعمان، ومدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية عمر الأرحبي، ونائب مدير عام شركة الغاز الدكتور نجيب العوج وعدد من مدراء العموم والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة

مجلس القضاء الأعلى يختتم دراسة قانون السلطة القضائية بصيغته النهائية

صنعاء/سبأ:

أنهى مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه الاسبوعي أمس دراسة مشروع قانون السلطة القضائية بصيغته النهائية بعد أن كان قد عقد عدة جلسات استثنائية بهذا الشأن.

ووافق المجلس في اجتماعه الذي رأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى - رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي، على طلب وزير العدل بنقل ثلاثة قضاة للعمل في محكمة بني الحارث الابتدائية بأمانة العاصمة صنعاء .

كما استعرض المجلس 26 تظلماً مقدماً من أعضاء السلطة القضائية وأحالها إلى لجنة مختصة لدراستها وتقديم تقريرا بشأنها الى المجلس .

وكان مجلس القضاء قد استعرض بداية الاجتماع محضر اجتماعه السابق ومحاضر اجتماعاته الاستثنائية وأقرها.

في رسالة وجهها لفخامة رئيس الجمهورية من سجون الاحتلال :

رئيس كتلة فتح البرلمانية يحيي مواقف رئيس الجمهورية الداعمة للشعب الفلسطيني

الأرض المحتلة/متابعات:

حيا النائب الأسير جمال الطيراوي مواقف الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الداعمة للشعب الفلسطيني مضيفا ان الرئيس صالح كان دائما السند الرئيسي المدافع عن القضية الفلسطينية. ووجه النائب الطيراوي رسالته من خلف القضبان في سجن مجدو الإسرائيلي إلى الرئيس علي عبدالله صالح يطالبه بان يكون عونا للشعب الفلسطيني في المرحلة الخطيرة من عمر القضية الفلسطينية. وقال النائب الاسير جمال الطيراوي المعتقل في سجون الاحتلال من اكثر من عام وزعيم الكتلة البرلمانية لحركة فتح داخل المجلس التشريعي ان المبادرة التي طرحها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد جاءت في وقت تحتاج فيه القضية الفلسطينية الى وقفه جادة ودعم لامحدود، حيث الصف الوطني الفلسطيني ممزق ولا يستطيع الحراك بعد أن عمل الاحتلال بكل السبل على تعميق الانقسام بين حركتي فتح وحماس بهدف طمس الحق الفلسطيني والاستفراد بالقضية الفلسطينية وتدميرها وايضا بهدف الالتفاف حول القرار والمصير الفلسطيني وتجاهل حقوقه التاريخية على أرضه بدلاً من الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني ودولته المستقلة بزعامة ممثل الشرعية الفلسطينية.

وأضاف النائب الاسير جمال الطيراوي في تصريح نشره موقع (شبكة فلسطين) والذي يعاني من اوضاع صحية خطيرة داخل المعتقل ولاتسمح قوات الاحتلال بادخال طبيب لعلاجه ان الشعب الفلسطيني ينظر بكل الاحترام والتقدير الى دور الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والى الشعب اليمني البطل نظرة احترام واعجاب على المواقف الوطنية والريادية لصالح الشعب العربي الفلسطيني.

وقال النائب جمال الطيراوي ان المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية خطيرة ودقيقة للغاية تتطلب من القيادات والشعوب العربية أن يتكاتف وأن يتحرك بفاعلية مع الشعب الفلسطيني لقد تضمنت دعوة فخامة الرئيس / على عبد الله صالح القادة العرب لعقد قمة عربية طارئة لمناقشة الأوضاع في فلسطين من اجل كسر الحصار على غزة ووضع حد للجرائم الاحتلالية بحق الشعب الفلسطيني وبحق امتنا العربية والتي نعتبر انفسنا جزءاً هاما منها، ودعوته المستمرة للحوار بين الأشقاء الفلسطينيين، وكان مايميز المبادرة موافقة الأطراف المعنية من اجل توحيد المواقف والرؤى للخروج من الوضع المتدهور والخطير في فلسطين.

ويضيف النائب الاسير جمال الطيراوي المبادرة اليمنية المعلنة منذ أيام جاءت لتعزز الحرص العربي على وحدة الموقف الوطني الفلسطيني وإنهاء حالة الانفصال والانقسام بين أطراف المعادلة. إن المبادرات العربية المتتالية تهدف الى حقن دماء الفلسطينيين وتعزيز وحدتهم والتزامهم بالحوار في ظل شرعية الدستور والقوانين المنظمة لهياكل السلطة.ويبدو أن هذه المبادرة اليمنية لقيت ترحيبا من الرئيس محمود عباس الذي أكد تجاوبه الكامل معها، فيما يبدو أن «حماس» ماتزال متحفظة بخصوص بعض البنود الواردة فيها. ويؤكد النائب جمال الطيراوي لعل في هذه المبادرة اليمنية الجديدة ما يدفع الى التفاؤل بشأن الحوار الفلسطيني - الفلسطيني ويمهد لاجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تقطع مع حالة الانشقاق الحالية وما ترتب عنها من تدهور أمني واقتصادي ووهن سياسي وضريبة قاسية يدفعها يوميا الشعب الفلسطيني من أرواح أبنائه في مواجهاته مع قوات الاحتلال.